

Distr.: General
31 March 2016
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٦٦٢ المعقودة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”صون السلام والأمن الدوليين“:

”يحيط مجلس الأمن علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2016/232).

”ويعرب مجلس الأمن عن أسفه لأن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية في ظل إطار السلام والأمن والتعاون لا يزال محدودا ويؤكد أهمية أن تنفذ الدول الموقعة تنفيذا كاملا التزاماتها الوطنية والإقليمية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون، الذي لا يزال ضروريا لتحقيق السلام والأمن الدائمين في منطقة البحيرات الكبرى.

”ويكرر مجلس الأمن أهمية تحييد جميع الجماعات المسلحة التي تعمل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والقوات الديمقراطية المتحالفة، وجيش الرب للمقاومة، وجماعات الماي - ماي، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦). ويلاحظ، في هذا الصدد، إعلان استئناف العمليات العسكرية المشتركة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويدعو إلى القيام فورا باستئناف العمليات المشتركة التي ينبغي أن تُشن بشكل جدي لكي يتسنى تحييد جميع الجماعات المسلحة التي تعمل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تحييدا تاما.



الرجاء إعادة استعمال الورق



”ويدعو مجلس الأمن حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا إلى تعزيز تعاونها من أجل ضمان إعادة مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة الموجودين في رواندا وأوغندا إلى أوطانهم، وفقا لإعلاني نيروبي وبما يتماشى مع الالتزامات الواردة في إطار السلام والأمن والتعاون، ويكرر التأكيد على أهمية ضمان أن تُنفذ جميع الأحكام الواردة في الوثائق الموقعة على نحو سريع وبحسن نية.

”ويشير مجلس الأمن إلى الالتزام الإقليمي بموجب إطار السلام والأمن والتعاون الذي يقضي بعدم إيواء مجرمي الحرب وعدم تقديم الدعم إلى الجماعات المسلحة، بما في ذلك التجنيد، ويحث جميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى على تنفيذ هذا الحكم من أحكام الإطار وعلى بذل جهود متضافرة للتحقيق في أي ادعاءات بأن أعضاء حركة ٢٣ مارس السابقة قد ارتكبوا جرائم خطيرة بموجب القانون الدولي، ومساءلة الأشخاص المسؤولين.

”ويرى مجلس الأمن أن الأطفال كانوا هم الضحايا الرئيسيين للنزاعات في منطقة البحيرات الكبرى، ويؤكد الضرورة المطلقة للقضاء على تجنيدهم في الجماعات المسلحة، وضرورة تمكين الشباب وتعزيز المبادرات المتعلقة بعمالة الشباب على الصعيد الإقليمي.

”ويدعو مجلس الأمن جميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويشجعها على المتابعة النشطة لمساءلة من يرتكبون انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

”ويرحب مجلس الأمن بإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في بعض دول منطقة البحيرات الكبرى. غير أن مجلس الأمن يلاحظ أن العمليات الانتخابية الأخيرة والجارية في بعض بلدان منطقة البحيرات الكبرى تثير شواغل عميقة بشأن مخاطر عدم الاستقرار وانعدام الأمن واحتمالات العنف وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وزيادة تشريد السكان، التي تؤثر على جميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى.

”ويحث مجلس الأمن على تقديم الدعم الإقليمي للمبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار الشامل فيما بين أصحاب المصلحة الوطنيين، ويشدد على أهمية فتح الفضاء السياسي لتمكين المشاركة الكاملة والحرّة للأحزاب السياسية السلمية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام في العملية السياسية. ويحث مجلس الأمن كذلك على تقديم الدعم

الإقليمي من أجل تعزيز وتحسين القدرات الخاصة بالانتخابات والحكومة في بلدان منطقة البحيرات الكبرى. ويدعو المجلس الدول الأعضاء في منطقة البحيرات الكبرى إلى اتخاذ خطوات للتأكد من أن العمليات الانتخابية تعزز السلام والأمن من خلال إجراء انتخابات شاملة وسلمية وذات مصداقية وفي الوقت المناسب، بما يتماشى مع دساتير البلدان أنفسها والميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، بحسب مقتضى الحال.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء استمرار الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والتجارة فيها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويحث المجلس الدول الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع الدولي على تنسيق جهودها الرامية إلى قطع شرايين الحياة الاقتصادية للجماعات المسلحة التي تستفيد من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والتجارة فيها، ومنع استغلال النساء والأطفال في التجارة في هذه الموارد.

”ويحيط مجلس الأمن علماً بالإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، الذي عرضه الأمين العام على المجلس، والذي يبين نهج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، في إطار ست ركائز، هي: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتكامل الاقتصادي والتجارة عبر الحدود؛ والأمن الغذائي والتغذية؛ والتنقل؛ والشباب والمراهقون؛ والعنف الجنسي والجنساني؛ والعدالة ومنع نشوب النزاعات.

”ويلاحظ مجلس الأمن أيضاً أن الإطار الاستراتيجي الإقليمي يسعى لتحويل الإنتاج غير المشروع للموارد الطبيعية إلى أعمال تجارية قانونية منظمة، ولاستخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام وتحويلها إلى نواتج إنمائية، مما يعني وجود إدارة شفافة وخاضعة للمساءلة لهذه الموارد، مما يمكن أن يدر أرباحاً كبيرة للدول والمجتمعات المحلية.

”ويحيط المجلس علماً أيضاً، دون مساس باستنتاجات الاستعراض المقبل لولاية المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، بخريطة الطريق التي وضعها المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى والأولويات المحددة للعمل الإقليمي.

”ويؤكد مجلس الأمن أن ميثاق عام ٢٠٠٦ بشأن الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى وإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية

الكونغو الديمقراطية والمنطقة يعزز أحدهما الآخر، وهما أداتان بالغتا الأهمية لتحقيق السلام والازدهار على المدى الطويل. ويشدد المجلس على أن إطار السلام والأمن والتعاون يبين الترابط بين السلام والأمن والتنمية، ويؤكد أهمية تعزيز التعاون الإقليمي، بسبل منها تعميق التكامل الاقتصادي.

”ويحث مجلس الأمن الجهات المانحة على الإسهام في تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي وخريطة الطريق التي وضعها المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، بوصفهما إطارا فعالا للشراكة، دعما للدول الأعضاء في تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للتراعات، وتشجيع التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي، وتحقيق سلام دائم في منطقة البحيرات الكبرى.

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى ويرحب بمؤتمر استثمارات القطاع الخاص الذي عقد في كينشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية في يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦، والذي شارك في تنظيمه مكتب المبعوث الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، واستضافته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

”ويؤكد مجلس الأمن كذلك ضرورة الاستفادة من قوة الدفع الناتجة عن مؤتمر استثمارات القطاع الخاص من خلال تفعيل منتدى القطاع الخاص التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لتحقيق الاستثمارات والتحفيز على إيجاد فرص العمل وسبل العيش بوصفها أدوات فعالة لمنع التراعات وتوطيد السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة أن تأتي الحلول للوضع السائد في منطقة البحيرات الكبرى ضمن منظور إقليمي، من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتراعات، والعديد منها ذو طابع إقليمي، مع إيلاء المسائل العابرة للحدود فيما يتصل بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أهمية بالغة، وذلك نظرا للتدفقات الكبيرة للموارد الطبيعية والمهاجرين واللاجئين، وأنشطة الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية عبر الحدود.

”ويشدد مجلس الأمن على أن التشريد القسري لملايين الأشخاص في منطقة البحيرات الكبرى يعد محركا رئيسيا للتراع، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الإقليمي، وانعدام الأمن، والعواقب الإنسانية، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

”ويشجع مجلس الأمن المبادرات الإقليمية الرامية إلى زيادة فرص العمل وكسب العيش للشباب، من أجل تعزيز الاكتفاء الذاتي الاقتصادي للشباب وتطوير مهارات تنظيم المشاريع لديهم، وخصوصا المراهقين والشباب المهمشين في المناطق الحدودية في منطقة البحيرات الكبرى ومن كانوا مرتبطين في السابق بجماعات مسلحة.

”ويشاطر مجلس الأمن الرأي المعرب عنه في الإطار الاستراتيجي الإقليمي والذي يقضي بأنه ثمة حاجة ملحة للتصدي للعنف والتمييز ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، في منطقة البحيرات الكبرى، ويأخذ في الاعتبار صلة ذلك بمشاركة المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلام والأمن، من أجل تحقيق السلام والمساواة بين الجنسين.

”ويؤيد مجلس الأمن المبادرات الإقليمية بشأن مسألة العنف الجنساني في النزاعات المسلحة الرامية للتأثير على متخذي القرارات على الصعيدين الإقليمي والمحلي، والتي تهدف إلى تنفيذ التزامات إعلان كمبالا بشأن التصدي للإفلات من العقاب على الجرائم الجنسانية على الصعيد القطري وتحسين إبراز صورة المرأة وتمكينها وقدرتها على الصمود.

”ويدعو مجلس الأمن، إذ يُلاحظ الصلة بين العدالة ومنع نشوب النزاعات، بلدان منطقة البحيرات الكبرى إلى مساءلة مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وتقديم الدعم الفعال لتدابير منع نشوب النزاعات، من خلال إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية لعكس هذا الاتجاه من خلال وضع استراتيجية تسعى إلى تحقيق تحسينات ملموسة في مساءلة المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وفي تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومات.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية الجهود المبذولة لبناء السلام من أجل منع العودة إلى النزاع ويشجع على التعاون الوثيق بين لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

”ويحيط مجلس الأمن علماً ”بالتدخلات“ ذات الأولوية الواردة في الإطار الاستراتيجي الإقليمي والرامية إلى تعزيز المؤسسات والآليات والقدرات المتعلقة بمنع

نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها وبناء السلام، من خلال مبادرات وشركات عابرة للحدود على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي الإقليمي ومنظمات المجتمع المدني؛ وتعزيز الجهود الإقليمية من خلال زيادة الضوابط المفروضة على توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تعد مصدرا رئيسيا للنزاع في منطقة البحيرات الكبرى؛ وتعزيز التعاون القضائي، بما في ذلك إنفاذ القانون، ومراقبة الحدود، وخدمات الادعاء العام، والهيئات القضائية، والمهن القانونية، وذلك خصوصا من خلال تحسين التعاون بين الحكومات والمؤسسات القضائية والمجتمعات المحلية، لا سيما في المناطق العابرة للحدود في منطقة البحيرات الكبرى“.
